كيف يحضّر اسرائيل عملية السيطرة على العالم العربي اقتصاديا... باسم الحل السلمي!

رغم استمرارها بممارسة العدوان ، واستمرارها بتعزيز قدراتها العسكرية ، والتي تمثلت في صفقة التسلح الاخيرة ، التي ستمنح الولايات المتحدة بموجبها اسرائيل سلاحا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار ، ومع حوافز انتصارها العسكري في التخطيط على المدى الطويل ، ومع حوافز انتصارها العسكري في حزيران ١٩٦٧ ، وانقلاب نتائج حرب الاستنزاف على الجمهورية العربية المتحدة ، والوعود التي قدمها لها نيكسون قبيل اعلان قبولها مقترحات روجرز ، تحرك بشكل جدي عمليات اعدادات اخرى تؤمن مع تحقيق « السلم » هيمنة اسرائيل كقوة صناعية متقدمة على دول المنطقة ، الخط الاساسي الذي يربط كل شروط تتقدم بها اسرائيل ، أو تقبل بها « لحل النزاع » في الشرق الاوسط .

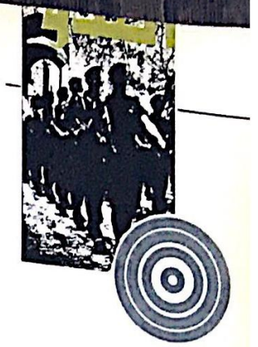

وبجري الاعداد حاليا على اساس ان هناك مجالات كامنة « للتعاون » العلمي والصناعي بين اسرائيل والدول العربية من شانها ان « تساهم » مساهمة ضخمة في تقوية و « تعليب » اي تسوية سياسية بين الدول المتنازعة حاليا ، أو عمليات التنفيذ في مرحلة ما بعد « تحقيق السلم بالحل العسكري » ، على اساس ان اي تسوية سلمية دون « سياسات بناءة » لا يتوقع لها ان تعيش طويلا .. »

ولا تختلف هذه « السياسات البناءة » التي تعد اسرائيل اسسها مسبقا ، مبدئيا ، عن الخطط الامريكية المتعددة المشبوهة التي تدور على نقطة التعويض على الفلسطينيين والمساعدة المادية في توطينهم في العالم العربي أو في أي بلد آخر ، مع ضمان مساهمة مالية اسرائيلية « سخية » في هذا المجال ..

فقد قامت مجموعة من الشخصيات الاسرائيلية المرموقة ، وتشمل موظفين حكوميين من ذوي المراكز الحساسة ، والاقتصاديين ورجال المعارف وجنرالين اثنين ، « بالمساعدة » على تشكيل « جماعتي عمل » تهدف ، كما زعم ، لضمان ان الجهود تبذل اليوم للاعداد للتعاون الاقتصادي بين اسرائيل والدول العربية عندما « يحل السلام » .

● الجموعة العاملة الاولى : واطلق عليها اسم « الجمعة من أجل السلام » ، ومهمتها هي تقديم « الخطط الطويلة الاجل » للاطراف ذات المصلحة والتي يهمها الامر خارج اسرائيل .

وهذه المجموعة العاملة الاولى ، بدعمها عدة اساتذة اختصاصيين في « مؤسسة وايزمان » ومن ضمن نشاطاتها ما يسمى « بتشجيع » المناقشات الصريحة حول الحلول الممكنة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، الذي من شانه أن يفرز اما مقترحات أم مجرد اشارات هامة تتعلق بهذه الخطط الطويلة الاجل .

● اما المجموعة العاملة الثانية ، فهي « مجموعة ريهوفوت » . وقد شكلت هذه المجموعة منذ ١٩ شهرا ، اي في اول عام ١٩٦٩ ، وذلك بمبادرة ودفع الفيزيائي النووي، اموس شاليت (الذي توفي في وقت لاحق) . وريهوفوت هي مركز تجمع للشباب الاسرائيلي المثقف .

وتعمل هاتان المجموعتان في اطار يسهل مهمتها الخاصة الى حد بعيد ، وهذا الاطار هو دمج الادارة الاسرائيلية للمجتمع الريفي والحكومة ، والصناعة والعلوم ، في قوة دافعة متينة لاستقلال العلوم .

وقد بدا تطبيق بعض هذه الخطوة الجاهزة في الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ التي من شانها ان تفيد هاتين المجموعتين ، والادارة الاسرائيلية بالتالي ، من حيث نتائجها ومضاعفاتها ، في عملية التخطيط المسبق « للعلاقات الاقتصادية » مع الدول العربية بعد حلول السلام .

ونجدر الاشارة هنا الى ان عملية الاعداد والتخطيط الاسرائيلي المسبق ليس مجرد وقوع في فخ الحرب النفسية الاسرائيلية المضادة ، بل انها حقيقة عملية ، اذا عرفنا انه قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، قامت الحكومة الاسرائيلية بتعيين مسؤول زراعي لمنطقة نابلس ومنطقة القدس في الضفة الغربية !

وبما ان التعيين يتم كي يقوم المسؤول بمهمات محددة فان هذه الخطوة التي تمت قبل حرب الخامس من حزيران تشير بان الخطط كانت جاهزة للتطبيق في بعض مناطق الضفة الغربية قبل البدء بعملية الاحتلال ..

تجربة الاراضي المحتلة

من حيث محاولات التطبيق او التجربة في بعض المناطق في الاراضي التي احتلت بعد حزيران ١٩٦٧ ، فقد اقامت الادارة الاسرائيلية مكاتب اقليمية وشكلت لجنة من المزارعين ، كخطوة اولى، لخلق التفهم بين مسؤولي وموظفي الوزارة الجديدة وبين المزارعين ، ومدان بانشاء مجالس تسويق المنتوجات الزراعية المتعددة . وادخلت طرقا جديدة واليات متطورة ، اعيد النظر في البرامج الزراعية ، حتى تزيد المحاصيل .

وكانت احدى المسائل الملحة بالنسبة لهذه المكاتب الاقليمية مسالة الفائض في بعض المحاصيل بسبب انغلاق السوق التقليدي لمحاصيل الضفة الغربية بعد حرب حزيران . وبعض هذه المحاصيل تم استيعابها في سوق اسرائيل وبعضها تم تعليبها ، مثل فائض البندورة والمشمش القابلة للتعليب ، اما غيرها مثل البطيخ الذي لم يكن هناك مجال لاستيعاب سوق اسرائيل لفائض الانتاج منه ، لانه يزرع ويعطي بكثرة في اسرائيل فان هذه المكاتب لم تجد حلا للمشكلة الا عندما تقدم تاجر كبير من نابلس وقال انه مستعد للاقدام على « مخاطرة » ، وذلك بارسال شاحنة محلوة بالبطيخ الى الاردن !

وتقول مصادر مجالس التسويق ان هذه « المبادرة » كانت الاشارة التي انتظرها بلهفة التجار على كلا الضفتين، الغربية المحتلة والضفة الشرقية . وذكرت هذه المصادر لمراسل «التايمز» اللندنية (٢٠ آب ١٩٧٠) أربك مونهان ، بان هذه « المبادرة » كانت : « بداية تجارة جديدة تزدهر اليوم ، ليس فقط مع الاردن ، بل مع دول عربية اخرى ، وتشكل جزءا من سياسة « الجسور المفتوحة » ! اذ انها ادت الى تجارة بقيمة اكثر من ١٤ مليون ونصف المليون دولار في العام » !

ولا بد ان الاشارة الى دول عربية اخرى (يقصد بها لبنان) حيث كشفت احدى الصحف اللبنانية في اوائل هذا العام عن فضيحة اكتشفتها وزارة الزراعة خلال وجود وزير الزراعة في احدى دول اوروبا الشرقية، عندما تبين ان تجارا لبنانيين سماسرة يقومون بتسويق المحاصيل الاسرائيلية الى هذا البلد ، وتبين ان ذلك ياخذ حجما اكثر من خمسة آلاف صندوق في الشهر !

ومن جهة اخرى ، فقد قام المسؤولون في هذه المكاتب الاقليمية ، بتغيير برامج الزرع، فخفضوا تصدير بعض المحاصيل ـ كالقمح والقطن والخضار (الذي يتم زرع بعضه تحت اغطية بلاستيكية ـ في موسم الشتاء ـ الى اوروبا) . ويتوقع الخبراء الزراعيون مستقبلا مزدهرا لخضار الشتاء هذه « التي رفعت من مستوى مداخيل المزارعين ، وستظل تفعل » على حسب زعمهم .

وتشير تقارير هؤلاء ، التي ترفع الى المسؤولين في تل ابيب ، ان منتوج كل هذه المزروعات قد تضاعف بسبب الطرق والاساليب المتطورة ، واستعمال الادوية الزراعية لمكافحة الطفيليات والحشرات المؤذية للزراعة . كما تقوم المجموعتان العاملتان بمشاريع ابحاث وتنمية قصيرة وطويلة الاجل ، لتحقيق هدف مرحلي آخر ، وهو توفير العمل لاربعة آلاف عامل زراعي جديد في هاتين المنطقتين ، القدس ونابلس .

والشيء نفسه تعمل على تنفيذه في قطاع غزة ، كما تقول مصادرها .

ارتفاع دخل المزارع ؟

ولكن ما هي حقيقة الزهم بارتفاع مستوى مداخيل المزارعين ، أو بالاحرى كيف تتم عملية الاستغلال الاسرائيلي ؟ فقد برزت بشكل حاد في قضية حمضيات الضفة وقطاع غزة ، التي تشكل الهاتة من حمضيات القطاع التي تاخر تصديرها لسبب خطة مجلس الحمضيات الاسرائيلي ، المضادة ، والقوانين التي فرضت للمعاكسة ، مباشرة ، وتهدد بكارثة اقتصادية ، تعمد اسرائيل على استغلالها لما لتحقيق هدف حيوي بالنسبة لها ، وهو سياسة «الجسور المفتوحة» وتعززها ، مما يسهل كثيرا عمليات الاعداد والتخطيط للتعاون الاقتصادي مع الدول العربية التي تضعها سلطات الاحتلال .

واذا كان الغرض من العقبات التي تضعها مجالس التصدير الاسرائيلية منع منافسة الحمضيات هذه لحمضيات اسرائيل ، فان الهدف المباشر هو ان يحصل لها كما حصل بالنسبة « لمنتوج البطيخ » . وذلك بان ترفع الكارثة الاقتصادية التي تهدد بالوقوع ـ وتؤثر على أصحاب البيارات والمصدرين والتجار، والعمال والشعب كله بالتالي (لكون الحمضيات تشكل جانبا رئيسيا من اقتصاد القطاع والضفة) ان يدفع هذا التهديد بكارثة الى تشجيع « بادرات هامة » كبادرة التاجر من نابلس ، وتلقى موقف « غض نظر » من السلطة في الاردن وفي « غيرها من الدول العربية » التي اشار اليها مصدر مجالس التسويق الاسرائيلية ، وتتوسع وتتعزز بالتالي سياسة « الجسور المفتوحة » ، الاسرائيلية ، التي تخلق الامر الواقع الاقتصادي .

وقد برزت مضاعفات هذا المخطط الاسرائيلي الخطر بالنداءات التي بدات توجه من الضفة والقطاع الداعية الى تفادي الكارثة الاقتصادية « التي تهدد صمود المواطن العربي » والطالبة بفتح اسواق الوطن العربي والدول الشرقية امام حمضيات الضفة والقطاع !

وتصاعد النظور الخطير عندما تحقق بالفعل الاقتراح الذي كانت توجهه هذه النداءات : تشكيل كل من القطاع والضفة الغربية ، لجنة خاصة به ، للاتصال بالجهات المختصة بالضفة الشرقية والجامعة العربية والبلدان العربية لبحث مسالة فتح اسواق الوطن العربي امام حمضياتهم ، فقد تشكلت لجنة تحضيرية في القطاع من المنتجين والمصدرين والتجار ، وتم تنشط لانتخاب هيئة اتصال بين الجهود قالمة في الضفة الغربية لتشكيل هيئة اتصال لهم، يعين ينتخب من الهيئتين ، هيئة واحدة تقوم بعملية الاتصال والمطالبة بتحقيق النقاط التالية التي هي في غاية الخطورة :

● ١ ـ ان تمنح عمان شهادات منشا لحمضيات القطاع ، أسوة بحمضيات الضفة الغربية !

● ٢ ـ ان تسمح عمان لشاحنات القطاع بالوصول الى الضفة الشرقية أسوة بشاحنات الضفة الغربية .

● ٣ ـ ان تساعد عمان في جعل الجامعة العربية توصي البلدان العربية بفتح اسواقها امام حمضيات الضفة والقطاع .

● ٤ ـ ان تساعد عمان في جعل الجامعة العربية والحكومات العربية تتعامل بالاتفاق الثنائي مع اسرائيل لمنتوجات الضفة والقطاع ، بدلا من التعامل معها كمنتوجات اسرائيلية .

واذا اضفنا هذه الخسائر الى فوائد الصادرات التي تطلب من المصدر والتاجر ، باعتبار انهما يعتمدان في تحويل اعمالهما على البنوك ، نستطيع ان ندرك ان المصدرين والتجار و بيالفون عندما يقول الواحد منهم انه خسر ٢٠٠ الف ليرة ، او اكثر او اقل .

وهذه الخسارة بدورها انعكست على المنتجين اصحاب البيارات ، فقد كان الواحد منهم يحصل على ٢٠٠ ليرة ثمنا للطن .

ولم تقتصر ازمة الحمضيات على غزة ، بل نشات في الضفة الغربية ايضا ، فالكميات الهائلة من حمضيات القطاع التي تاخر تصديرها لسبب خطة مجلس الحمضيات الاسرائيلي ، المضادة ، والقوانين التي فرضت للمعاكسة ، فكان لا بد لها ان تجد اسواقا في الضفة الغربية ، ولكن الحاجز كان عدم وجود تنسيق في التصدير بين الضفة والقطاع ، والقيود التي تضعها سلطات الاحتلال .

وقد ادى ذلك كله الى تاخر تعبئة كميات كبيرة من الحمضيات، والى تلفها بانتظار التعبئة كما ادى ذلك الى بقاء كميات كبيرة من الحمضيات فوق الاشجار الى الشهر الخامس ، مما جعلها عرضة للدود .

الخسائر الناتجة

يضاف الى كل ذلك ان مجلس الحمضيات الاسرائيلي ـ الذي فرض التسويق باشرافه ووساطته ـ لم يدفع الا ٤٢٥ ليرة اسرائيلية ثمنا لكل كرتونة ، مع ان ثمن الكرتونة المعبأة هو ٥٤٧٥ ليرة مضافا اليها ليرة واحدة للتشميع ـ مما يجعل كلفة الكرتونة ٥٤٧٥ ليرة . وبالتالي فان المصدر يخسر في كل كرتونة ليرة وربع ليرة اسرائيلية . هذا مع العلم ان المانيا الغربية وفرنسا كانتا قد عرضتا على المصدرين ١٠ ليرات اسرائيلية لغاية الكرتونة الواحدة .

حددها الكاتب اعتمادا على تصريحات مسؤولين اسرائيليين ، ومنها :

● ١ ـ « بالنسبة لاسرائيل ، فان التعاون مع الدول العربية يعني اول ما يعني ، اسواقا اكبر ومناسبة اكثر اسماها ، اري ايليان ، الامين العام الجديد لحزب العمل الاسرائيلي ، عندما اشار اليها بكل تفاؤل : « كسوق الثمانينات المشتركة » .

● ٢ ـ « على المدى القصير ، فان انهاء « حالة العداوة » ستطلق من العقال حوالي ٢٠٪ زيادة من الايدي العاملة ، التي تعمل حاليا في خدمة الاحتياطي العسكرية وتسبب مشاكل ادارية حادة في الحياة العملية المدنية الاسرائيلية » .

● ٣ ـ « علاقات تجارية اقوى مع الدول العربية ستحدث تغييرا جوهريا في وضع ميزان المدفوعات الاسرائيلي . اذ بينما تجارة اسرائيل تتزايد في عدة انحاء من العالم ، الا انه في « حديقتها الخلفية » توجد مشاكلها الاقتصادية التي يجب أن تحل » .

● ٤ ـ « وبالنسبة للدول العربية ، فهناك عدد من المكاسب المحددة التي يمكن ان تتحقق من التعاون مع اسرائيل (الكلام ما زال نقلا عن المصادر الاسرائيلية المقولة في التايمز) » .

● ان انشاء مراكز تحلية المياه بين البحر الميت وبحيرة طبريا ، يمكن من استغلال نهر الاردن للتنمية الزراعية والاختصاص في « محاصيل الشتاء » . ويمكن اعادة توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين .

● « ستتسهل مشكلة الاتصال بالنسبة للاردن ، اذا ما قبلت خدمات الميناء الحر في احدى المراكز الاسرائيلية . ويمكن بناء خطوط انابيب عبر الاراضي الاردنية الى العراق، وواردات الاردن تمر عبر مرفا واحد وبعيد هو ميناء العقبة على البحر الاحمر » .

● « امكانية استعمال مياه الاردن لانتاج الطاقة الكهربائية . ان سدا ومحطة طاقة في مستعمرة غيشر لا يعملان الان بسبب النزاع العربي ـ الاسرائيلي » .

● في كل الدول العربية هناك مشكلة الاستعمال الكامل للارض ، الهامة : وانجازات اسرائيل في هذا المجال كثيرة . مثلا ، فان المصنع الكيماوي « ماختشيم » ، في بئر السبع ، ينتج ١٪ من انتاج العالم من مبيد الحشرات والطحالب وهو الشركة الوحيدة في الشرق الاوسط . ويقطر العرب الى استيراد هذه المبيدات من اوروبا او غيرها ، بينما اسرائيل تصدر منه الى انحاء العالم » !!

ان هذه التلميحات تظهر سعة المجالات التي تعمل فيها مجموعتا العمل الاسرائيليتان في الاعداد والتجهيز لما يسمونه « التعاون الاسرائيلي مع الدول العربية في مرحلة ما بعد السلام » التي يتضح منها التخطيط لوضع تكون فيه اسرائيل الدولة الصناعية المتقدمة مهيمنة على العالم العربي ، الذي تستخدمه اسرائيل « سوقا طبيعية » يمكن اسرائيل من تكريس وجودها الاحتلالي والاستغلالي على اوسع نطاق ويخضع العالم العربي كمنطقة متخلفة تنهب خيراتها وتتفق فيها مصنعة للتصريف ، في علاقات كعلاقات الدول الصناعية بالدول المتخلفة في العالم الثالث .

وعلى غير الصعيد الزراعي ، تعمل المجموعتان العاملتان على صعيد آخر من « التعاون الممكن مع الدول العربية بعد حلول السلام » ، وذلك في مجال العلوم والتقنية .

اما الافتراض الذي يعملون على اساسه فهو ان اسرائيل تحتفظ بعلمائها وتستقطب غيرهم ايضا ، من انحاء العالم ، خاصة من الولايات المتحدة (هناك ٤٥٠ بروفيسور اميركي يعيشون ويعملون في اسرائيل ومعظمهم سيستقر فيها نهائيا) ، بينما العالم العربي يعاني من « نزيف ادمغته » ، عندما يهاجر علماؤه ومهنيوه الى اميركا وغيرها من البلدان الصناعية المتقدمة ، وهذا النزيف يكلفهم على الاقل ١٠٠ مليون دولار في السنة ، والوضع يتفاقم ، بحيث اصبحت الهجرة من اوساط « المستويات العليا » بعدا جديدا في حياة العالم العربي .

فهذا النزيف يؤجل ويعيق عشرات السنين من امكانية تطوير الجامعات العربية الى مراكز للتفوق العلمي ، والتقارير بين أيدي الخبراء في « مجموعتي العمل » الاسرائيليتين تقول :

ـ ٨٠٪ من الطلبة الاردنيين في الغرب لا يعودون .

ـ من اصل ١٢٠ طالب سعودي يدرس سنويا في الخارج ، فان ٣٠ الى ٤٠ يعودون .

ـ معظم الطلبة اللبنانيون الذين يدرسون في الولايات المتحدة لا يعودون .

وبالتالي ، يعمل هؤلاء على اساس ان تنمية علاقات وروابط علمية وتقنية بين الدول العربية واسرائيل ، ستوفر « فرصا افضل وخدمات افضل للعلماء الذين يرغبون في البقاء في الشرق الاوسط » .

ونادرا ما تعترف اسرائيل جهرا بما يشير الى الهدف الاسرائيلي النهائي من دورها الذي تلعبه في المنطقة منذ قيامها ، ولكن تنكشف اجزاء منه في التحقيق الذي نشر في صحيفة التايمز ،

الثانوية اللبنانية

برج البراجنة ـ شارع حاطوم ـ المنشية ـ تلفون ٢٧٣٦٥١

روضة ـ ابتدائي ـ تكميلي ـ ثانوي ـ عربي ـ انكليزي ـ فرنسي ـ مختلط

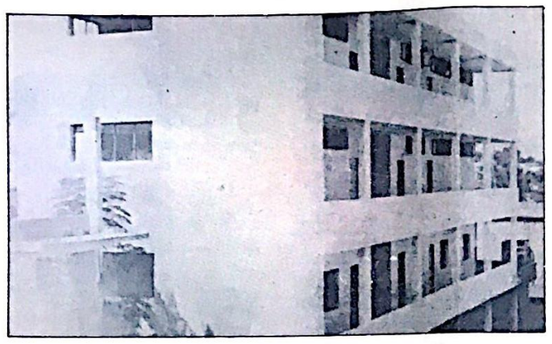

● ملتقى الطلاب المتفوقين حيث تتوفر فيها الاجواء المدرسية والتعليمية الصرفة بعيدا عن الضوضاء .

● نخبة ممتازة من الاساتذة من حملة الشهادات العالية في حقول التعليم المختلفة ومن ذوي الخبرات الطويلة في مجال التعليم

● مختبرات مجهزة تجهيزا كاملا في جميع الفروع ـ الفيزياء ـ الكيمياء ـ الاحياء

● مجموعات قيمة من الكتب في شتى ضروب المعرفة وكافة المواد المدرسية بتصرف الطلاب مع قاعة خاصة للمطالعة

● احث طرق التعليم بالادوات ووسائل الايضاح التي تستعمل في الدول التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التقدم العلمي والحضاري .